

المحددات الداخلية لحجم القروض المتعثرة في المصارف العربية

د. بانه محمود وليد الناصر*

(تاريخ الإيداع 2022 /11/28 – تاريخ النشر 2023 /4/6)

□ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى استكشاف المحددات الرئيسية الداخلية للقروض المتعثرة للمصارف في عينة من ٣٥ مصرف في ٨ أسواق عربية موزعة بين مصر والإمارات والسعودية والكويت والبحرين وقطر والأردن وفلسطين خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٩

باستخدام تحليل بانل داتا تبيين أن كل من الربحية (معدل العائد إلى إجمالي الأصول) والحجم ونسبة التغطية (مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض) هي المحددات الرئيسية للقروض المتعثرة بينما وجد أن كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الودائع ونسبة القروض إلى الأصول ونسبة التنوع والرافعة المالية ومعدل الفائدة على الودائع لم يكن لها تأثير معنوي على مخاطر الائتمان.
الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة، العوامل الخاصة بالمصرف، تحليل بانل داتا.

*مدرسة في قسم علوم مالية ومصرفية، في كلية الاقتصاد جامعة طرطوس، سورية

Internal determinants of the size of non-performing loans in the Arabic banks

Dr. Bana Mahmood Waleed Alnasser*

(Received 28/11/2022.Accepted 6/4/2023)

□ABSTRACT □

The aim of this research is to explore the main internal determinants of the non-performing loans to banks in a sample of 35 banks in 8 Arab markets distributed among Egypt, UAE, Saudi Arabia, Kuwait, Bahrain, Qatar, Jordan and Palestine during the period 2010-2019. Using the Panel Data analysis, it was found that profitability (rate of return to total assets), size and coverage ratio (loan loss allowance to total loans) are the main determinants of non-performing loans, while it was found that each of the adequacy ratio, loan-to-deposit ratio, loan-to-asset ratio The diversification ratio, financial leverage and deposit interest rate did not have a significant effect on credit risk.

Keywords: non-performing loans, bank-specific factors, panel data analysis.

* Dr, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tartous University.

المقدمة

تعتبر المصارف الشريان الحيوي لاستقرار النظام المالي وتساهم بشكل جوهري في تحقيق النمو الاقتصادي سعى القائمين على المصارف لجعلها مركز استراتيجي متميز لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين، ومن أجل تدعيم قدرتها على التنافس وتحقيق نموها تركز عمل المصارف على النشاط الائتماني بشكل أساسي في تحقيق أرباحها، لكن واحدة من الصعوبات في الإقراض هي التنبؤ بدقة بما إذا كان سيتم سداد القرض بالكامل، هذا يعني أن الإقراض ينطوي على مخاطر التخلف عن السداد أو بما يسمى بالقروض المتعثرة.

الزيادات المحتملة في القروض المتعثرة قد تكون إشارة إلى تدهور ميزانية المصارف وعادة ما تكون إشارة لأزمة مصرفية تتعرض لها المصارف فوجود القروض المتعثرة يسبب صعوبة المصارف في تأدية عملها الأساسي كوساطة مالية وهذا يؤثر بشكل كبير على السيولة والربحية وإذا لم يتم التحكم في هذه الزيادات فالفشل المصرفي أمر لا مفر منه.

سيطرت القروض المتعثرة على الجدل الاقتصادي وخاصة في أعقاب الأزمات المالية وعلى سبيل المثال تركت أزمة الرهن العقاري الكثير من الندوب في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، ووفقاً (Waweru & Kalani, 2009) انهارت العديد من المؤسسات المالية في كينيا عام ١٩٨٦ وفشلت بسبب القروض المتعثرة.

فتراكم القروض المتعثرة يعتبر بمثابة إشارة حمراء لمشاكل أعمق وعواقب جسيمة ليس فقط للدائنين وإنما أيضاً للاقتصاد ككل، حيث ربط مجموعة من الباحثين مستوى القروض المتعثرة بضعف القطاع المصرفي وحوادث الأزمات، حيث جعلت الأزمة المالية الأخيرة والركود القروض المتعثرة واحدة من الاهتمامات الرئيسية الضرورية لكل من مديري المصارف والسلطات التنظيمية، فالأزمة الأخيرة تؤكد أن القروض المتعثرة هي أحد أهم عوامل هشاشة المصارف ويمكن أن تؤثر الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي العام، فالمستوى العالي من القروض المتعثرة تؤثر على المصارف وقد تؤدي إلى إفلاسه وحتى في حالة عدم انهيار المصرف قد يتأثر سلباً على أداءه العام، فوجود مشكلة قروض متعثرة بشكل كبير في القطاع المصرفي يهدد استقراره وتعرضه للخطر.

أكده (Castro, 2013) على ضرورة فحص القروض المتعثرة على اعتبارها شكلاً من أشكال المخاطر الائتمانية قبل النظر في أسباب أزمة النظام المصرفي حيث أشار (Reinhart and Rogoff, 2011) إلى أنه يمكن استخدام القروض المتعثرة للإشارة إلى بداية أزمة مصرفية.

وتعقيباً على ما سبق فإن اكتشاف العوامل المحددة لمشكلة القروض المتعثرة يساهم في رفع كفاءة المصارف في إدارة مخاطرها من خلال تنفيذ سياسات مناسبة يمكن أن تمنع من حدوث أزمة مصرفية.

بالتالي تتبع أهمية دراسة القروض المتعثرة في الصناعة المصرفية من عدة أسباب أولها تُعد القروض المتعثرة أحد المعايير المستخدمة في قياس الأداء المالي للمصارف فالنسب المرتفعة للقروض المتعثرة سيكون لها تأثير سلبي على دخل المصارف هذا ما أكدته (Haniifah, 2015) والسبب الثاني هو أن تأثير القروض المتعثرة لا يقتصر على المصارف فقط وإنما على الاستقرار الاقتصادي للبلاد (Rahman et al, 2017)

بناءً على ذلك أُجريت العديد من الدراسات لمحددات تعثر القروض، خاصة بعد الأزمة المالية من خلال التركيز على مجموعتين تؤثران على التعثر المجموعة الأولى تشمل عوامل خاصة بالاقتصاد الكلي والمجموعة الثانية تمثل عوامل خاصة بالمصارف، استخدمت العديد من الدراسات مجموعة واحدة ودرست أثرها على القروض المتعثرة كما في دراسة (Washington, 2014) و (Madbouly, 2020) التي اعتمدت على المحددات الاقتصادية فقط وفي

دراسة (Chaibi, 2016) و (Ganić, 2014) اعتمدت على تحليل المحددات الخاصة بالمصارف فقط بينما اعتمدت دراسات أخرى كما (Louzis et al, 2011) و (Yuksel, 2017) على دراسة المجموعتين معاً. وانطلاقاً من دراسة (Warue, 2013) التي وجدت دليلاً على أن العوامل الخاصة بالمصرف ساهمت في القروض المتعثرة بحجم أعلى $\beta = 8,361$ مقارنة بالعوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي $\beta = 0,561$ لذلك اقتصرَت الدراسة الحالية على العوامل الخاصة بالمصارف (العوامل الداخلية) فقط. فالهدف من هذه الدراسة هو معرفة حجم القروض المتعثرة في المصارف العربية المدروسة بالإضافة إلى تحديد أهم المحددات التجريبية للقروض المتعثرة لمجموعة من المصارف العربية موزعة ٣٥ مصرفاً بين مصر والإمارات والسعودية والكويت والبحرين وقطر والأردن وفلسطين خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٩، وتحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

مما سبق تكمن مشكلة البحث الرئيسية في الإجابة على السؤال التالي:

ما هي طبيعة العلاقة بين القروض المتعثرة وكل من كفاية رأس المال والسيولة والربحية وحجم المصرف وتتبع الإيرادات والرافعة المالية ونسبة التغطية؟
بالنسبة لحدود الزمانية والمكانية فقد امتد الفترة الزمنية للبحث بين عامي ٢٠١٠ و عام ٢٠١٩ لعينة مكونة من ٣٥ مصرف من المصارف العربية لـ ٨ دول عربية تشمل كل من السعودية والإمارات ومصر والأردن وقطر والبحرين والكويت وفلسطين

الدراسات السابقة

تم إجراء أبحاث وفيرة حول المحددات أو العوامل المؤثرة على القروض المتعثرة حيث: أظهرت نتائج بحث (Naili et al, 2022) المتعلقة بالمصارف المدرجة في أسواق ناشئة في الأوساط وشمال أفريقيا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٩ أن أداء المصارف وعدم كفاءة تشغيل المصارف وتركيز الملكية وحجم المصرف من العوامل الرئيسية المحددة للقروض المتعثرة على عينة من ٥٣ مصرفاً في خمسة أسواق باستخدام نهج GMM.
اختبرت دراسة (KABIR et al, 2022) محددات مخاطر الائتمان للمصارف الإسلامية والتقليدية في بنغلاديش بجمع بيانات ٣٠ مصرفاً منها ٧ مصارف إسلامية للفترة بين ٢٠٠١ - ٢٠١٨ وباستخدام تقنية GMM توصل النتائج إلى أن التوسع في الائتمان يزيد من مخاطر الائتمان بالإضافة إلى أن المنافسة عوامل تزيد من المخاطر.

سلطت دراسة (شنه، ٢٠٢٢) الضوء على العوامل المسببة لمخاطر الائتمان ومساهمتها في حدوث مشكلة القروض المتعثرة وباستخدام نماذج بانل لبيانات المصارف التجارية الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٩ تبين أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان هي حجم المصرف ونسبة عدم الكفاءة ومعدل الفائدة على الودائع.

أظهر البحث (Priyadi et al, 2021) المتعلق بالمصارف الاندونيسية الإسلامية أن كلاً من كفاية رأس المال والربحية يؤثران على التمويل المتعثّر من خلال الاعتماد على تقارير سنوية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٩ واستخدام ARDL كطريقة تحليل فحص العلاقات قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات.

أشارت النتائج التجريبية لدراسة (Raiter, 2021) أن لكل من الكفاءة وزيادة حجم المصرف أثر على مخاطر الائتمان بالإضافة إلى أن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الخاص أقل من مثيلته في القطاع المصرفي المملوك للدولة وذلك بالاعتماد على بيانات بانل المتوازنة لـ ١٠٦ مصرف تجاري موزع حول العالم ولمدة ستة سنوات بين ٢٠١٤ و ٢٠١٩ مستخدمة التأثير الثابت FE والتأثير العشوائي RE.

استكشفت دراسة (Morina, 2020) العوامل التي تؤثر على مستوى القروض المتعثرة باستخدام تحليل الانحدار لمجموعة بيانات ربعية للمصارف التجارية في كوسوفو خلال الفترة الزمنية ٢٠١٢ - ٢٠١٨ وبالاعتماد على برنامج SPSS23 وجدت أن كلاً من أسعار الفائدة على القروض وربحية المصارف ROA لها تأثير على مخاطر الائتمان.

في النظام المصرفي الإسلامي قامت الدراسة (Misman et al, 2020) بإجراء تحليل يحتوي ٤٠ مصرفاً إسلامياً من تسعة بلدان من مجموعة دول جنوب شرق آسيا وجلس التعاون الخليجي خلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١١ ويتوظيف انحدار بيانات بانل تبيين أن جودة التمويل وعمر المصرف ورأس المال التنظيمي لها أثر على المخاطر الائتمانية.

باستخدام بيانات لأكثر ١٠ مصارف في أذربيجان (من حيث حجم أصولها) في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥ وبالاعتماد على طريقة Panel logit تم تحديد العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان حيث يتبين أن الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال ومعدل الفائدة وإجمالي الأصول إلى زيادة مخاطر الائتمان وذلك في بحث (Mukhtarov et al, 2018).

استخدم (Mongi, 2018) نموذج المربعات الصغرى على البيانات المالية السنوية لـ ٢٢ مصرفاً تقليدياً و ١٧ مصرف إسلامي في ماليزيا وبفترة زمنية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ وبالمقارنة بين نوعي المصارف تشير النتائج إلى أن المصارف الإسلامية في ماليزيا أكثر عرضة لمخاطر الائتمان ولديها بشكل عام درجة أقل من الاستقرار مقارنة بنظيراتها التقليدية.

هدف (السهلاوي، ٢٠١٨) إلى فحص محددات القروض المتعثرة لعينة من المصارف التجارية في السعودية خلال الفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠١٦ ووجد أن أهم العوامل التي تؤثر على حجم القروض المتعثرة هي حجم الائتمان الممنوح وأسعار الفائدة.

حاول (Yuksel, 2017) أن يحلل القروض المتعثرة على الدول النامية بعد الأزمة الاقتصادية مستخدماً ٢٣ مصرفاً في تركيا خلال الفترة بين ٢٠٠٤ - ٢٠١٤ بالاعتماد على نموذج الاختبار وكانت النتيجة أن الانخفاض في مؤشر الإنتاج الصناعي* هو أهم عامل محدد لزيادة القروض المتعثرة في تركيا.

أدت دراسة (Račić et al, 2016) للمحددات التجريبية لتعرض القطاع المصرفي لجمهورية صربيا لمخاطر الائتمان إلى ثلاثة نتائج رئيسية أولها زيادة نشاط الإقراض يساهم في زيادة حصة القروض عالية المخاطر، ثانياً ساهم نمو القروض مقابل الودائع إلى زيادة تعرض المصارف إلى مخاطر الائتمان، ثالثاً إن المصارف الربحية لديها حصة أقل من القروض المتعثرة، استندت هذه الورقة على نتائج تحليل الانحدار الخطي خلال الفترة من الربع الثالث عام ٢٠٠٨ إلى الربع الثالث ٢٠١٤.

* مؤشر الإنتاج الصناعي هو مؤشر يعطي ملومات حول ناتج الإنتاج الحقيقي لقطاعات التصنيع والتعدين والكهرباء وغيرها فالانخفاض في هذا المؤشر دلالة على ركود في الاقتصاد.

حللت دراسة (Isik et al, 2016) بشكل تجريبي العوامل التي تحدد القروض المتعثرة لـ ٢٠ مصرف في تركيا للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٢ باستخدام تحليل بانل داتا وكشفت نتائج التحليل أن الملاءة المالية والربحية وجودة الائتمان والتنوع من المؤشرات الأساسية لمعدل القروض المتعثرة في القطاع المصرفي التركي. طبقت دراسة (Chaibi et al, 2015) منهج بانل داتا الديناميكية لفحص محددات القروض المتعثرة للمصارف التجارية في اقتصاد قائم على السوق ممثلة بفرنسا مقارنة مع اقتصاد قائم على المصارف ممثلة بألمانيا خلال ٢٠٠٥ - ٢٠١١ وتوصلت إلى أنه بالمقارنة مع ألمانيا أن الاقتصاد الفرنسي (القائم على السوق) أكثر عرضة لمخاطر الائتمان.

بحثت دراسة (Ekanayake et al, 2015) في العوامل المحددة لمخاطر الائتمان في القطاع المصرفي التجاري في سريلانكا وتم إجراء انحدار العينة من تسعة مصارف تجارية مرخصة للفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٢ توصلت إلى أن القروض المتعثرة تميل إلى الزيادة مع تدهور كفاءة المصارف، وهناك ارتباط إيجابي بين نسبة القروض المتعثرة ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول، بالإضافة إلى ارتباط المصارف ذات المستوى المرتفع من نمو الائتمان بانخفاض مستوى القروض المتعثرة.

استخدم بحث (Nikolaidou et al, 2014) نهج ARDL للتكامل المشترك في دراسة العوامل التي تؤثر على مخاطر الائتمان للنظام المصرفي البلغاري خلال العقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠ وتبين أن القروض المتعثرة في بلغاريا تتأثر بشكل كبير بنمو الإقراض المحلي.

يقدم (Ganić, 2014) دليلاً على محددات مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي في البوسنة والهرسك باستخدام عينة من سبعة عشر من أصل ثمانية وعشرون مصرفاً خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢ وبالاعتماد على نموذج انحدار بانل داتا متعدد المتغيرات تبين وجود علاقة كبيرة بين مخاطر الائتمان والمتغيرات التالية: عدم الكفاءة والربحية ونمو الائتمان ومعدل الإيداع.

وجدت (Warue, 2013) دليلاً على أن العوامل الخاصة بالمصرف تساهم في أداء القروض المتعثرة بحجم أعلى مقارنة بعوامل الاقتصاد الكلي وذلك من خلال الاعتماد على بيانات ٤٤ مصرفاً تجارياً في كينيا وفي الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٩.

قام الباحثين (Ćurak et al, 2013) بتحليل محددات مخاطر الائتمان للأنظمة المصرفية في جنوب شرق أوروبا معتمداً على ٦٩ مصرفاً موزعة على ١٠ دول في الفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ وبتطبيق أساليب بانل الديناميكية وجدوا أن مخاطر الائتمان تتأثر بالمتغيرات الخاصة بالمصرف مثل حجم المصرف وأدائه وملاءته المالية.

عمل مجموعة الباحثين (Louzis et al, 2012) دراسة حددوا فيها محددات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي اليوناني خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ مستخدمين البيانات الديناميكية وتوصلوا إلى نتيجة مفادها إن المتغيرات الخاصة بالمصرف تؤثر على جودة القرض وهذا التأثير يختلف بين الفئات المختلفة من القروض.

باتباع الأدلة التجريبية على محددات مخاطر الائتمان في النظام المصرفي التونسي استخدم (Zribi et al, 2011) عينة من عشرة مصارف خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٨ وتوصلوا إلى مجموعة من النتائج أهمها بأن الملكية والربحية هي من المحددات الرئيسية لمخاطر الائتمان المصرفي في تونس.

تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بالشكل العام في دراسة محددات القروض المتعثرة ولكنها تختلف بالتفاصيل منها تم جمع جميع المتغيرات المدروسة سابق في هذه الدراسة بالإضافة إلى مكان البحث (المصارف العربية بعدة دول عربية) حيث بعض الدراسات اختصت بدولة واحدة أو اثنتين كما اختلفت الفترة الزمنية للدراسة.

المتغيرات

المتغير التابع:

القروض المتعثرة NPL

يقصد بالقروض المتعثرة تخلف المقترضين عن سداد سواء أصل القرض أو/والفائدة المستحقة، بشكل عام تعتبر القروض المتعثرة ديون معدومة لأن فرص استردادها يكون ضئيل جداً وأحد الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المصارف هو التصرف بالأصول المرهونة كضمانات إضافية الذي يعتبر بمثابة حماية ضد الخسارة المحتملة في حالة تخلف المقترضين عن سداد مدفوعاتهم.

وعندما تحول المصارف نسبة كبيرة من قروضها غير المسددة إلى قروض متعثرة هذا ما يضر بشكل أساسي بالأداء المالي، حيث تجني المصارف الأموال بشكل أساسي من الفوائد التي تقرضها على القروض وعندما لا تتمكن من تحصيل هذه الأموال سترتفع التكاليف الذي سيؤثر حكماً على الربحية، من ناحية أخرى زيادة معدل القروض المتعثرة سينخفض معه سهم المصرف حيث يكون أقل جاذبية للمستثمرين المحتملين، بالإضافة فإن تعثر القرض يجعل من قدرة المصارف على تقديم قروض جديدة محدودة بالإضافة إلى أنه ستخفيض معه الإيرادات من هذه القروض ما يستوجب على المصارف وضع احتياطات خسارة قروض وهذا ما سيؤثر على الربحية، حيث يوثق عدد من الدراسات السابقة التجريبية على أن المستوى العالي من القروض المتعثرة عادة ما يكون مسؤولاً على انهيار المصارف كما في (Samad, 2012).

والمؤشر الأهم لدراسة القروض المتعثرة هو نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض فالنسبة المرتفعة تعني تعرض المصرف لخطر أكبر للخسارة وقد ينتهي به إلى الإفلاس.

أما بالنسبة لأسباب القروض المتعثرة فيمكن ارجاعها لمجموعة أسباب منها تتعلق بالمقترض مثلاً ضعف الخبرات، سوء الإدارة، جودة المنتج، استخدام القرض في غير الغرض الذي منح لأجله وغيرها وأسباب تتعلق بالمصرف نفسه كأخطاء في تحليل الائتمان، عدم قدرة المصرف على متابعة المشروع الممول، خطأ في تقدير الضمانات وغيرها.

ومن أجل السيطرة على تعثر القروض يجب بدايةً التعرف على محددات القروض المتعثرة، حيث يعتبر استكشاف المحددات مسألة ذات أهمية كبيرة للسلطات التنظيمية المعنية بالاستقرار المالي وإدارة المصارف، وإذا تم تحديدها بشكل فعال لمصرف ما فيمكننا القول إن المصرف سيكون أكثر أو أقل عرضة للمخاطر في حالة حدوث أزمة ما.

المتغيرات المستقلة:

نسبة كفاية رأس المال CAP

في عام ١٩٨٨ تم إنشاء أول اتفاقية بازل لتعنين الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التي تحتاجه المصارف إلى تعينه كحاجز ضد التعرض المفرط للمخاطر، تحمي هذه النسبة بشكل رئيسي الدائنين والمودعين وتؤمن استقرار

النظام المصرفي، فهناك العديد من الأدبيات التي قدمت دليلاً على أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير قوي على معدلات خسائر القروض.

درست المقالة (Aytekin et al, 2016) عينة من المصارف التركية خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٤ الأثر السلبي لرأس المال على مخاطر الائتمان ويمكن تفسير ذلك بأن الأساس المنطقي وراء الارتباط السلبي هو أن المصارف ذات رأس المال الكبير أكثر عرضة للانخراط في الإقراض المدروس للحفاظ على رأس المال والعكس صحيح بأن المصارف ذات رأس المال الضئيل ستتخبط على الأرجح في الخوض في مخاطر القروض وبالتالي تصعيد القروض المتعثرة، يوافق على هذه العلاقة السلبية كل من الدراسات التالية (Zribi et al, 2011) (Mukhtarov et al, 2018) (ALrfai et al, 2022).

وقد تم شرح هذه العلاقة من خلال فرضية المخاطر الأخلاقية Moral hazard hypothesis التي طورها Berger and Deyyoung عام ١٩٩٧ حيث أن مديري المصارف يزدون من مخاطر محفظة قروضهم عندما يكون رأس مال المصارف ضعيفاً وهذا ما أكدته الدراسة (Raiter, 2021) أن نسبة رأس المال المنخفضة مرتبطة بنسبة ٤٠% من احتمال فشل المصارف لأنه قد يشجع الإدارة على القيام بمشاريع أكثر خطورة.

وعلى العكس من ذلك يوثق (Ghosh, 2017) ارتباطاً إيجابياً بخصوص العلاقة بين كفاية رأس المال والقروض المتعثرة على عينة من ١٠٠ مصرف تجاري أميركي خلال الفترة ١٩٩٢ و ٢٠١٦. وفي المقابل هناك دراسات تؤيد عدم معنوية العلاقة بين كفاية رأس المال والقروض المتعثرة مثل دراسة (Misman et al, 2020)

إن هذه النتائج المتضاربة في العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والقروض المتعثرة زاد من أهمية نسبة كفاية رأس المال كأحد محددات القروض المتعثرة.

نسبة القروض إلى الودائع LTD

تُستخدم نسبة القروض إلى الودائع لتقييم السيولة المصرفية، فإذا كانت النسبة مرتفعة جداً ذلك يعني أنه ليس لدى المصارف سيولة كافية لتغطية متطلبات تمويل غير متوقعة، وبشكل معاكس إذا كانت النسبة منخفضة جداً فقد لا يحقق المصرف ربحاً بقدر ما يمكن أن يكون.

وبالتالي تحدد نسبة القروض إلى الودائع المدى الذي يرغب فيه مصرف معين في تقديم قروض مقابل ودائعه وبمراجعة الأدبيات أثبتت الدراسة (Račić et al, 2016) العلاقة الإيجابية بين نسبة القروض إلى الودائع والقروض المتعثرة مبررة ذلك أن المصارف في سيربيا شديدة السيولة ولا تهتم بتحصيل الودائع لأنها لا تملك مشاريع موثوقة تستثمر فيها أصولها (القروض) وهذا ما أكدته الدراسة (KABIR et al, 2022).

وفي دراسة أخرى مثل دراسة (Ganić, 2014) بعدم وجود علاقة مهمة بين نسبة القروض على الودائع ومخاطر الائتمان وما أكدته كل من الدراسة (Louzis et al, 2010) عند دراسة العلاقة في النظام المصرفي اليوناني والدراسة (ALrfai et al, 2022) في النظام المصرفي الأردني.

نسبة العائد إلى الأصول ROA

تعكس نسبة العائد إلى الأصول مستوى فعالية المصارف في إدارة أصوله وبصورة أكثر دقة تدل على كفاءة استخدام الأصول، فالنسبة المرتفعة تشير إلى الأداء الأفضل من قبل المصارف.

ولدراسة العلاقة بين أداء المصارف المتمثلة بنسبة الربحية والقروض المتعثرة حاولت العديد من الدراسات أن تبحث فيما إذا كانت الربحية كمؤشر أداء تؤثر على القروض المتعثرة، حيث ترغب المصارف ذات الربحية المرتفعة إلى النمو المتزايد وأن تكون أكثر متانة ضد الصدمات وهذا بدوره ينبغي أن يخفض القروض المتعثرة، وبشكل معاكس الربحية المنخفضة قد تدل على ضعف مهارات الإدارة وقدراتها فيما يتعلق باستراتيجيات الإقراض ومن ناحية أخرى تخوض المصارف ذات الربحية المنخفضة في أنشطة اقراض أكثر خطورة التي تؤدي إلى تصعيد القروض المتعثرة، وهذا ما أكدته فرضية الإدارة السيئة الثانية Bad Management II التي تفترض ارتباط الأرباح بشكل إيجابي مع القروض المتعثرة، فضعف الأداء يزيد من القروض المتعثرة والأداء السيء يؤدي لأقل جودة من المهارات المتعلقة بنشاط الإقراض، يدعم هذه الفكرة كل من الدراسة (Ćurak et al, 2013)، (Louzis et al, 2010)، (Ekanayake et al, 2015)

وفي وجهة نظر أخرى وجد باحثون آخرون أن الربحية العالية تزيد من القروض المتعثرة مفسرين ذلك بأنه من المرجح أن ينخرط المصرف ضعيف الأداء في أنشطة اقراض محددة من خلال تبني سياسات ائتمانية متفوق عليها للحد من الزيد من الخسائر وهذا ما أكدته نتائج الأبحاث التالية (Priyadi et al, 2021)، (Zribi et al, 2011)، (Mongi, 2018).

على الرغم من وجود دراسات أثبتت العلاقة الإيجابية بين الربحية والقروض المتعثرة ودراسات أخرى أثبتت العكس هناك بعض الدراسات التي توصلت بعدم وجود علاقة معنوية بينهما مثل كل من الدراسات (Morina, 2020)، (Ganić, 2014)، (ALrfai et al, 2022).

الحجم SIZ

هناك قدر كبير من الأدبيات التي تناولت العلاقة بين حجم المصرف ومستوى القروض المتعثرة، ومع ذلك لا يوجد دليل واضح تم العثور عليه يوضح طبيعة هذه العلاقة.

من ناحية يوثق مجموعة من الباحثين بأن المصارف كبيرة الحجم هي أكثر احتمالاً لتكبد خسائر قروض قليلة مثل كل من الدراسات التالية (Raiter, 2021)، (Misman et al, 2020)، (Naili et al, 2021)، (Mukhtarov et al, 2018)، (Ekanayake et al, 2015)، (Mongi, 2018)، (Ćurak et al, 2013)، (ALrfai et al, 2022) مبررين هذه العلاقة العكسية أن المصارف الكبيرة لديها استراتيجيات جيدة لإجراء الفحص المناسب للقروض وتقييم الجدارة الائتمانية مقابل نظرائهم الأصغر حجماً بالإضافة لما لديها من قدرة أكبر على تكريس المزيد من الموارد لتقييم القروض جعلها أكثر قدرة على تحسين جودة القروض وبالتالي تخفيض القروض المتعثرة، ومن زاوية أخرى قد يكون حجم المصرف مؤشر على زيادة فرص التنوع التي ينبغي أن تقلل من مخاطر المصارف.

من ناحية أخرى تسلط بعض الأدبيات مثل دراسة (Chaibi et al, 2015) الضوء على فرضية أكبر من أن تفشل Too Big To Fail تشير هذه الفرضية إلى أن المصارف الكبرى تلعب دوراً حيوياً في الشؤون المالية للدولة والذي من شأنه أن يعرض فشلها إلى خطر عدم الاستقرار في الاقتصاد بأكمله، ومن المعروف أن الحكومة تحمي المؤسسات المالية الكبيرة ودائيتها من الفشل هذا ما يشجع المصارف الكبيرة على الانخراط في منح قروض ذات مخاطر عالية معتقدين أنه سيتم انقاذهم من قبل الحكومة في حالة الفشل فمن المرجح أن تشارك في ممارسات

الإقراض الأكثر خطورة لأنها لا تتحمل مسؤولية العبء الكامل لقراراتهم، وبالتالي تؤكد هذه الدراسات وبناء على هذه الفرضية على العلاقة الإيجابية بين الحجم والقروض المتعثرة.

مع وجود عدد من الدراسات التي تؤكد العلاقة الإيجابية ودراسات أخرى أكدت على العلاقة السلبية وجدت بعض الدراسات مثل (Morina, 2020)، (Bolat et al, 2016)، (Zribi et al, 2011)، (Chaibi, 2016) بعدم معنوية هذه العلاقة.

في واقع الأمر من المرجح أن تخصص المصارف الصغيرة موارد محددة لإجراءات إدارة المخاطر التي تتسبب في زيادة القروض المتعثرة.

نسبة القروض إلى الأصول LTA

تعتبر نسبة القروض إلى إجمالي الأصول واحدة من المتغيرات الخاصة بالمصرف التي تعبر عن نشاط الائتمان ومحركاً مهماً للقروض المتعثرة.

وبدراسة العلاقة بين نسبة القروض إلى الأصول والقروض المتعثرة وجدت الدراسة (Boudriga et al, 2010) الارتباط السلبى في هذه العلاقة مؤكداً أن المصارف التي تركز على أنشطة الإقراض تعاني من مستويات منخفضة من القروض المتعثرة، هذا التركيز يسمح للمصارف بإجراء تقييم أفضل لمخاطر الائتمان. وبدراسة أخرى (Ekanayake et al, 2015) أكدت على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين.

نسبة الدخل من غير الفوائد (التتويج) DIV

تعكس نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل مد اعتماد المصارف على أنشطة غير أساسية، سلطت العديد من الدراسات الضوء على كيفية تأثير تتويج المصارف على الربحية ولكن لم يتم إعطاء اهتمام كبير لارتباطها المباشر بالقروض المتعثرة.

ترتبط نسبة الدخل من غير الفوائد كحصة من إجمالي الدخل سلباً مع القروض المتعثرة تعكس هذه العلاقة حقيقة أن المصارف تعتمد على أنواع بديلة من الدخل بخلاف دخل الفوائد وبالتالي تعتمد على مصادر متنوعة للإيرادات وبالتالي احتمال مخاطر أقل، ومن جانب آخر فإن الثقة في وجود أنواع مختلفة من الإيرادات قد تؤدي إلى رفض المصارف لمنح القروض للمقترضين الأقل جودة، وقد تم العثور على هذه النتيجة في عدة دراسات منها (Zhou, 2014) ودراسة (Louzis, 2012).

بالنظر إلى الجانب المظلم للتتويج dark side حيث أن توسع المصارف في أعمال جديدة يفترض أن يكون لديها القليل من الخبرة وبالتالي تكون أكثر عرضة للفشل وتواجه مخاطر مفترطة ومنه وفق هذا المفهوم فإن المصارف التي تركز أكثر على الأنشطة غير التقليدية لديها نسبة أعلى من القروض المتعثرة، وهذا ما أكدته بعض الدراسات (Mongi, 2018) (Rajhi et al, 2013)

نسبة الالتزامات إلى الأصول LEV

من المحتمل أن يؤثر هيكل رأس المال على القروض المتعثرة، حيث يؤدي رأس المال عالي الاستدانة إلى الميل إلى زيادة المخاطرة بسبب الحاجة إلى إنتاج عوائد أعلى برأس مال أقل، وبالتالي فإن المخاطر المالية تزداد مع ازدياد الرافعة المالية.

نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض LPL

تقيس هذه النسبة حجم المخاطر التي تتعرض لها المحفظة الائتمانية من وجهة نظر الإدارة، ومؤشر هام للنتيجة بمخاطر الائتمان فزيادة هذه النسبة هو مؤشر على تدهور جودة القروض بمعنى أنه مطلوب نسبة كبيرة لتغطية القروض المتعثرة المرتفعة، وبالتالي فإن المصارف التي تتوقع مستويات عالية من خسارة رأس المال يجب أن تبني مخصصات أعلى للحد من تقلب الأرباح، فالعلاقة بين مخصصات خسائر القروض والقروض المتعثرة هي علاقة طردية، وهو ما يتفق مع الدراسات التي أجراها (Ahmad et al, 2007)، (Eng et al, 2007).

نسبة الفائدة على الودائع DED

تقدم المصارف أسعار فائدة مرتفعة على الودائع لجذب الأموال وهذا ما يؤدي إلى ما يقابله زيادة تكاليف المصرف من الأموال ما يقابله ارتفاع معدلات الفائدة على القروض، وكما هو معروف يرتبط نمو الإقراض بشكل طردي مع تعثر القروض وهذا ما أكدته كل من الدراسات (شنة، ٢٠٢٢)، (Ganić et al, 2014).

نسبة النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول NEA

هناك علاقة مهمة بين الكفاءة والقروض المتعثرة حيث الكفاءة المنخفضة يرافقها زيادة في النفقات وبالتالي عدم كفاءة التكلفة التي يتم قياسها من خلال نسبة النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول لها علاقة إيجابية مع القروض المتعثرة وبالتالي زيادة النسبة ترتبط إيجابياً بزيادة القروض المتعثرة وهذا ما أثبتته الدراسة (KABIR et al, 2022) حيث تؤثر عدم الكفاءة بشكل إيجابي على زيادة القروض المتعثرة في المصارف التقليدية وكذلك الدراسة (Senhadji, 2010) أكدت هذه العلاقة الإيجابية.

التحليل الإحصائي

الإحصاءات الوصفية

للحصول على فهم معمق لمحددات القروض المتعثرة المستخدمة في العينة نستخدم الإحصاءات الوصفية لكل متغير من المتغيرات المدروسة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (١): الإحصاءات الوصفية

able	mean	p50	min	max	sd	skewness	kurtosis
NPL	5.403993	4.216983	.3355009	25.59113	4.437592	1.717549	6.525162
CAP	18.62274	17.32	9.61	38.23	5.020784	1.485417	5.521594
LTD	86.22727	86.30011	28.22222	129.4141	19.6087	-.3640496	3.175647
ROA	1.497075	1.472862	-2.831547	5.14786	.8003481	.4656159	8.43251
SIZ	18.85545	18.99847	14.71045	22.55952	1.928917	-.1653133	2.155993
LTA	56.25283	58.80726	21.29455	79.9555	11.38925	-.5654201	2.857269
DIV	30.78128	30.24657	13.02658	71.30098	9.051919	1.019773	5.19987
LEV	85.91099	86.49841	66.63681	95.23765	4.26647	-1.342256	6.105945
LPL	4.268233	3.788941	.5638149	14.5098	2.78479	1.130876	4.149406
DED	2.546509	2.033267	.3215648	13.94923	1.920365	1.757334	8.169009
NEA	2.59182	2.37175	.635102	7.806151	1.157054	1.267733	5.534859

يظهر الجدول السابق الإحصاءات الوصفية لجميع المصارف المدروسة خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٩* ويتبين أن متوسط نسبة القروض المتعثرة هي ٥.٤٠% وهي أقل من متوسط نسبة القروض المتعثرة العالمية ٦.٨٤% خلال نفس الفترة** (Word bank, 2019) بينما بلغت قيمة الوسيط ٤.٢١% ما يشير إلى أن نصف المصارف لديها مخاطر ائتمانية لا تتجاوز ٤.٢%، دليل على وجود عدد من المصارف لديها نسبة قروض متعثرة مرتفعة جعلت الوسط الحسابي يبتعد عن الوسيط (أعلى نسبة عام ٢٠١٠ لمصرف دار التمويل في الإمارات) وقد تراوحت النسبة بين ٠.٣٣% إلى ٢٥.٥٩% كأدنى وأعلى قيمة بانحراف معياري ٤.٤٣%. تعتبر نسبة كفاية رأس المال ذات أهمية لصد تعرض المصارف للمخاطر حيث شكل متوسط نسبة كفاية رأس المال ١٨.٦% وهي أعلى من النسبة المحددة وفق بازل، حيث تراوحت هذه النسبة بين أدنى قيمة ٩.٦١% وأعلى قيمة ٣٨.٢٣%، مع الإشارة إلى أن سبب هذه الزيادة هي النسبة المرتفعة في الإمارات وفي مصرف أم القيوين عام ٢٠١٩.

أما متوسط نسبة القروض إلى الودائع فقد تجاوزت ٨٥%، في حين بلغ متوسط معدل العائد على الأصول حوالي ١.٥٠%، وبدراسة نشاط الإقراض لدى المصارف بلغ متوسط نسبة القروض إلى الأصول ٥٦.٢٥% وبفارق ٥٨.٦٦ بين أعلى قيمة ٧٩.٩٥ وأصغر قيمة ٢١.٢٩ بانحراف معياري كبير نسبياً ١١.٣٨.

خلال نفس الفترة تبين مدى اعتماد المصارف المدروسة على الدخل من غير الفوائد كمصدر دخل بمتوسط ٣٠.٧٨% على اختلاف توجه المصارف للاعتماد على التنوع في الدخل فبعضها وصل إلى ٧١.٣٠% من دخله من غير الفوائد (كأعلى قيمة) بينما مصارف أخرى لم تعتمد على المصادر الأخرى للدخل بشكل رئيسي حيث أدنى قيمة وصلت إلى ١٣.٠٢%. متغير آخر مهم في الدراسة هو نسبة الالتزامات إلى الأصول أو ما يسمى بالرافعة المالية حيث بلغ متوسط النسبة ٨٥.٩١% خلال فترة الدراسة.

بلغ توجه المصارف لتغطية خسائر القروض نسبة ٤.٢٠% من إجمالي القروض بانحراف معياري ٢.٧٨% في حين تبين من نتائج الإحصاءات الوصفية أن متوسط نسبة نفقات الودائع وإجمالي النفقات ٢.٥٤% و٢.٥٩% على التوالي.

مصفوفة الارتباط

يتم إجراء اختبار الارتباط الثنائي بين المتغيرات لتأمين مقياس إحصائي للعلاقة بين كل متغيرين من المتغيرات المدروسة، ويتم حساب هذا الاختبار أيضاً لاكتشاف العلاقة الخطية المتداخلة (المتعددة) Multicollinearity الذي ينشأ عندما يتفاعل متغيرين مستقلين أو أكثر بدرجة عالية، فقد يؤدي هذا التفاعل العالي إلى زيادة الأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار المقدر مما يؤدي إلى تحيز النتائج التجريبية.

ولمزيد من اختبار الارتباط العالي يتم إجراء اختبار تضخم التباين Variance inflation test (VIF) حيث تشير قيمة مؤشر vif التي تتجاوز ٥ إلى وجود علاقة خطية بين المتغيرات ويتطلب حذف هذا المتغير.

* تم الحصول على الإحصاءات الوصفية باستخدام الأمر tabstat من برنامج ستاتا
**المتوسط العالمي لـ ١٠٦ دول بياناتها متوفرة خلال نفس الفترة وفق Word bank

وفق هذه الدراسة تم دراسة علاقة الارتباط لـ ١٧ متغير ودراسة Vif لهذه المتغيرات وبالحذف التدريجي للمتغيرات التي أعلى من ٥ (هامش دخل الفائدة، معدل فائدة القروض، معدل العائد على حقوق الملكية، الملاءة المالية، الكفاءة التشغيلية، كفاءة المصرف ونسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الأصول) تم التوصل إلى المتغيرات العشرة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢): VIF

Variable	VIF	1/VIF
LTA	3.06	0.327005
LTD	2.95	0.339480
LEV	2.72	0.367577
CAP	2.33	0.429526
DED	1.87	0.534608
SIZ	1.70	0.588882
LPL	1.57	0.637130
DIV	1.38	0.724007
ROA	1.29	0.777510
NEA	1.26	0.793348
Mean VIF	2.01	

من الجدول السابق جميع المتغيرات لا يتجاوز فيها معامل التضخم Vif قيمة ٥.

تقدير النموذج

من أجل تحديد النموذج الأنسب نتبع الخطوتين التاليتين:

١- اختبار وجود آثار عشوائية: نستخدم اختبار Breusch-Pagan Lagrange كما يلي:

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$NPL[\text{Banknumber}, t] = Xb + u[\text{Banknumber}] + e[\text{Banknumber}, t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
NPL	19.69222	4.437592
e	4.250464	2.061665
u	3.100296	1.760766

Test: Var(u) = 0

$$\text{chibar2}(01) = 136.54$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0000$$

يتبين مما سبق أن الاحتمالية أقل من ٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم أي وجود آثار عشوائية والنموذج الأفضل هو نموذج الآثار العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

٢-اختبار Hausman للمفاضلة بين الآثار العشوائية والآثار الثابتة: يغطي الاختبار التالي نتائج اختبار Hausman، حيث نلاحظ أن قيمة χ^2 المحسوبة هي ٤٩.٧٣، وقيمة الاحتمال ٠.٠٠٠ أي أقل من ٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم والنموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2 (10)} &= (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B) \\ &= 49.73 \\ \text{Prob>chi2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

منه النموذج المختار لتقدير المعلمات هو كالتالي:

$$NPL_{it} = a_i + \beta_1 CAP + \beta_2 LTD + \beta_3 ROA + \beta_4 SIZ + \beta_5 LTA + \beta_6 DIV + \beta_7 LEV + \beta_8 LPL + \beta_9 DED + \beta_{10} NEA + e_{it}$$

حيث:

t, i ترمز للمصرف والزمن

a_i ترمز للتقاطعات غير المعروفة لكل مصرف.

e_{it} ترمز للخطأ العشوائي

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي normality

لمعرفة فيما إذا كانت البواقي تتبع توزيع طبيعي تم استخدام Jarque-Bera ونتيجة الاختبار تبين

أنه أقل من ٥% كما هو موضح فيما يلي:

Jarque-Bera normality test: 6.728 Chi(2) .0346

ولحل مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي تم اللجوء إلى عملية winsorize* للبيانات ومن ثم تم فحص

الاختبار وكانت النتيجة كما يلي:

Jarque-Bera normality test: 5.697 Chi(2) .0579

يتبين أن القيمة ٠.٠٥٧٩ أكبر من ٥% وبالتالي أصبحت البيانات تتبع توزيع طبيعي.

اختبار الارتباط التلقائي للبواقي autocorrelation

تتعلق الخطوة الأخيرة في المعالجة الإحصائية للبيانات هي التخلص من الارتباط التلقائي للبواقي،

وذلك من خلال الاعتماد على اختبار Newey** والنتائج التي تم الحصول عليها هي كما يلي:

* طريقة winsorize: هي طريقة تستخدم للحد من تأثير القيم المتطرفة غير الطبيعية وذلك من خلال ترتيب البيانات بشكل تصاعدي ثم يتم استبدال أصغر وأكبر ٥% من القيم بالمشاهدات الأقرب إليها.

** قبل اللجوء إلى newey تم الاختبار عند الفرق الأول والنتيجة أقل من ٥% وبالتالي لا يزال وجود ارتباط تلقائي بين البواقي ولعلاج الارتباط التلقائي تم استخدام اختبار newey

١٠٠% حيث تشير النسبة المرتفعة إلى توجه المصارف إلى الاعتماد على أمواله بصورة أكبر من الاعتماد على أموال الغير وهذا قد يشير إلى توجه المصارف إلى اختيار مشاريع محفوفة بالمخاطر.

معدل العائد إلى إجمالي الأصول ROA

على غرار الدراسات (Ekanayake et al, 2015)، (Ćurak et al, 2019)، (Louzis et al, 2010) الذين أثبتوا أن ربحية المصرف مرتبطة بشكل سلبي بالقروض المتعثرة وهذا الارتباط معنوي عند مستوى ٥%، يمكن تفسير ذلك من خلال فرضية الإدارة السيئة bad management والتي تشير إلى أن الربحية المنخفضة تدل على ضعف مهارات الإدارة فيما يتعلق باستراتيجيات الإقراض وبالتالي مستوى مرتفع من القروض المتعثرة، في الواقع من المرجح أن تزيد المصارف التي تتكبد ربحاً منخفضاً من تعرضها للمخاطر وتتبنى سياسة ائتمانية لاسترداد الخسائر السابقة والحفاظ على ربحية مناسبة والتي يمكن لتحقيقها على حساب القروض المتعثرة في المستقبل نظراً لأنهم يتعرضون لضغوط أقل لتوليد مزيد من الدخل مقارنة بنظرائهم.

حجم المصرف SIZE

لم تحسم الأدبيات السابقة العلاقة بين حجم المصرف والقروض المتعثرة، حيث وجدت الدراسة الحالية ارتباط حجم المصرف ارتباطاً سلبياً ومعنوياً مع القروض المتعثرة عند مستوى معنوية ١%، ويمكن تفسير ذلك بأن المصارف الكبيرة في وضع أفضل لإجراء فحص مناسب للقروض والتعامل بشكل جيد مع المتعثرين بفضل آليات إدارة المخاطر المتطورة التي تقلل من مستوى القروض المتعثرة، هذا ما أكدته نتائج الدراسات التالية (Raiter, 2021)، (Misman et al, 2020)، (Naili et al, 2021)

نسبة القروض إلى الأصول (أنشطة الإقراض) LTA

يتبين من جدول النتائج أن تقدير معامل نسبة القروض إلى الأصول ٠.٠٣٣ له علاقة إيجابية مع نسبة القروض المتعثرة ولكنها غير مهم حيث $P Value=0.273$ أكبر من ٥% وبالتالي التوسع في أنشطة الإقراض ليس له أثر على حجم المخاطر المتمثلة بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ولتفسير طبيعة العلاقة تم الرجوع إلى البيانات وملاحظة معدل نمو نسبة إجمالي القروض إلى الأصول تبين وجود ارتفاع في النسبة بشكل عام هذا ما يوضح أن هذا النمو قد يُضعف الشروط المتعلقة بمعايير الائتمان وبالتالي من المرجح التعرض لمستوى عالٍ من تعثر القروض.

نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (نسبة التنوع) DIV

يؤكد هذا البحث ارتباط نسبة التنوع ارتباطاً إيجابياً بالقروض المتعثرة وهذا ما يؤكد أن المصارف التي تدخل أعمالاً جديدة لديها خبرة كبيرة في مواجهة الخطر أو بمعنى آخر بالتنوع لا تضطر المصارف إلى اللجوء للقروض الخطرة، ومع ذلك وجد أن العلاقة الإيجابية بين التنوع ومخاطر الائتمان للمصارف غير مهمة ٠.٣٦٥ مما يعني أن التنوع لا يؤثر بالضرورة على سلوكيات المخاطرة لدى المصارف العربية التي تم أخذ العينة منها كما في دراسة (Louzis et al, 2012)

في واقع الأمر لا تزال المصارف العربية قليلة التنوع حيث بلغ بالمتوسط ٣٠% من إجمالي الدخل هو دخل من غير الفوائد على الرغم من وجود بعض المصارف تعتمد بصورة كبيرة حيث وصل بعضها إلى

نسبة ٧١.٣% وبالتالي تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصارف العربية هي إصدار القروض وتحصيل مدفوعات الفائدة التي قد تفسر عدم أهمية علاقة التنوع بالقروض المتعثرة.

نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (الرافعة المالية) LEV

تعتبر نسبة الرافعة المالية عاملاً إيجابياً في تحديد القروض المتعثرة حيث شكلت قيمة $P Value=0.218$ أكبر من ٥%، ويمكن تفسير ذلك بأن اعتماد المصارف على ديونها في هيكلها التمويلي زاد من تعرض المصارف للمخاطر بما فيها تعثر القروض.

نسبة مخصص خسائر القروض LPL

ظهر معامل نسبة مخصص خسائر القروض بإشارة موجبة وذات دلالة إحصائية، ويمكن تفسير ذلك أنه كلما زاد المخصص من قبل المصارف فإن القروض المتعثرة تكون أعلى، عادة ما تخصص المصارف مخصصات أعلى للخسارة للإشارة إلى أن جودة محفظة القروض التي تحتفظ بها المصارف ستتدهور حيث ستخصص المصارف مخصصات أكبر لتوقع الخسائر المستقبلية التي تتعكس في محفظة القروض عالية المخاطر وأي أحداث خارجية معاكسة، وبالتالي تشير النتائج إلى أن المصارف العربية تخصص مخصصات أعلى لتوقع الزيادات في مستوى القروض المتعثرة في المستقبل.

نسبة معدل فائدة الودائع DED

وبالمثل فإن معدل فائدة الودائع ٠.١٣ يعني زيادة في هذا المتغير تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة ولكن هذا المعامل ليس هاماً حيث $p Value=0.438$ أكبر من ٥% وبالتالي أي زيادة في هذا المتغير لا يكون بالضرورة أن يكون له أثر على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ويمكن تفسير ذلك من خلال العودة إلى بيانات الدراسة تبين أن الزيادة في فائدة الودائع رافقها زيادة في فائدة القروض وبالتالي زيادة تكاليف المصارف من الأموال ومنه زيادة نمو القروض ما يعرضه لزيادة احتمالية تعثره.

نسبة النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول NEA

يشير التحليل الحالي إلى وجود علاقة إيجابية بين عدم كفاءة التكلفة وحجم المخاطر ٠.٦٢ وليست مهمة عند مستوى ٥% حيث بلغ قيمة $P Value=0.095$ ولكنها معنوية عند ١٠% وبالتالي تؤثر عدم الكفاءة طردياً على زيادة القروض المتعثرة في المصارف العربية، تدعم هذه النتيجة دراسة (KABIR et al, 2022)، ويمكن تفسير ذلك بأن الكفاءة المنخفضة ترفع التكاليف ومنه عدم قدرة المصارف على مراقبة المقترضين بشكل كاف وهذا بدوره يزيد من احتمالية تعثر القروض.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المحددة للقروض المتعثرة في عينة من المصارف العربية تتضمن مصر والسعودية والإمارات والأردن وقطر والبحرين والكويت وفلسطين خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٩ وبالاعتماد على تحليل الانحدار بين القروض المتعثرة كمتغير تابع وبين كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الودائع وحجم المصارف ونشاط الائتمان ومعدل العائد إلى الأصول ونسبة التنوع والرافعة المالية ونسبة التغطية ونسبة معدل فائدة الودائع ونسبة النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول كمتغيرات مستقلة، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين كل من ربحية المصارف الممثلة بـ معدل العائد إلى إجمالي الأصول وحجم المصارف وبين القروض المتعثرة بالإضافة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كلاً من نسبة مخصص خسائر القروض إلى

إجمالي القروض ونسبة النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول وبين القروض المتعثرة، في حين لم تظهر أي دلالة إحصائية بين النسب المتبقية وبين القروض المتعثرة

المراجع

- ١- السهلاوي، عبد العزيز. ٢٠١٨، محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ٢(٥٥).
- ٢- شنه، فطمة. ٢٠٢٢، المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٩. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، ١٣(١)، ٩٧-١١٥.
- 1-AHMAD, N, H; ARIFF, M. 2007, *Multi-Country study of Bank Credit Risk Determinants. The international Journal of Banking and Finance*, 5(1), 135-152.
- 2-ALRAFI, M, M; SALLEH, D, B; WAEMUSTAFA, W. 2022, *Empirical Examination of Credit Risk Determinant of commercial Banks in Jordan. Risks*, 10(4).
- 3-AYTEKIN, S; ABDIOGLU, N. 2016, *Assessing the Factors that impact Non-Performing Loan Ratio: An Application on Deposit Banks by Using Dynamic Panel Data. Journal of Business Research*, 8(1), 538-555.
- 4-BARAJAK, T, L; RAČIĆ, Ž. 2016, *Analysis of Empirical Determinants of Credit Risk in the Banking Sector. Bankarstove*, 45(4).
- 5-BOLAT, S; ISIK, O. 2016, *Determinants of Non-Performing Loans of Deposit Banks in Turkey. Journal of Business, Economics and Finance*, 5(4).
- 6-BOUDRIGA, A; TAKTAK, N, B; JELLOULI, S. 2010, *Bank Specific, Business and Institutional Environment Determinants of Banks Non-Performing Loans: Evidence from MENA Countries. Working Paper 547*.
- 7-CASTRO, V. 2013, *Macroeconomic determinants of the credit risk in the banking System: The case of GIPSI. Economic Modelling*, 31, 672-683.
- 8-CHAIBI, H. 2016, *Determinants of Problem Loans: Non-performing Loans vs. Loan Quality Deterioration. International business Research*, 9(10).
- 9-CHAIBI, H; FTITI, Z. 2015, *Credit Risk Determinants: Evidence from a Cross-Country Study. Research in international Business and Finance*, 33, 1-16.
- 10-ĆURAK, M; PEPUR, S; POPOSKI, K. 2013, *Determinants of nonperforming Loans- evidence from Southeastern European Banking Systems. Banks and Bank System*, 8(1).
- 11-EKANAYAKE, N; ABDULAZEEZ, A. 2015, *Determinants of Non-Performing Loans in Licensed Commercial Banks: Evidence from Sri Lanka. Asian Economic and Financial Review*, 5(6), 868-882.
- 12-ENG, L, L; NABAR, S. 2007, *Loan Loss Provision by Banks in Hong Kong, Malaysia and Singapore. Journal of international Financial Management and Accounting*, 18(1).
- 13-Ganić, M. 2014, *Bank Specific Determinants of Credit Risk- An Empirical Study on the Banking Sector of Bosnia and Herzegovina. International Journal of Economic Practices and Theories*, 4(4).

- 14-GHOSH, A. 2017, *Sector-Specific analysis of Non-performing Loans in the Us Banking System and their Macroeconomic Impact. Journal of Economics and Business*, 93, 29-45.
- 15-HANIIFAH, N. 2015, *Economic Determinants of Non-Performing Loans (NPL) in Ugandan Commercial Banks. Contemporary business journal*, 5(2), 137-153.
- 16-KABIR, M, N; MIAH, M, D; HUDA, R, N. 2022, *Determinants of Credit Risk: A comparative Analysis between Islamic and Conventional Banks in Bangladesh. The Singapore Economic Review*, 67(1), 349-379.
- 17-LOUZIS, D, P; VOULDIS, A, T; METAXAS, V, L. 2012, *Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing Loans in Greece: A comparative study of mortgage, Business and consumer Loan Portfolios. Journal of Banking & Finance*, 36, 1012-1027.
- 18- LOUZIS, D, P; VOULDIS, A, T; METAXAS, V, L. 2010, *Macroeconomic and Bank-Specific Determinants of non-performing Loans in Greece: A Comparative Study of Mortgage, Business and Consumer Loan Portfolios. Bank of Greece Working Paper*.
- 19-MADBOULY, A. 2020, *Macroeconomic determinants of Bank's Credit Risk: The case of Bahrain. Journal of Asian Business Strategy*, 10(2), 172-183.
- 20-MISMAM, F, N; BHATTI, M, I. 2020, *The Determinants of Credit Risk: An Evidence from ASEAN and GCC Islamic Banks. Journal of Risk and Financial Management*, 13, 89.
- 21-MONGI, L. 2018, *Comparative study on Credit Risk in Islamic Banking Institutions: The Case of Malaysia. Quarterly Review of Economics and Finance*, 70, 267-278.
- 22-MORINA, D. 2020, *Determinants of Credit Risk in Commercial Banks of Kosovo. International Journal of Economics and Business Administration*, 8(2), 179-190.
- 23-MUKHTAROV, S; YÜKSEL, S; MAMMADOV, E. 2018, *Factors that increase Credit Risk of Azerbaijani Banks. Journal of International Studies*, 11(2), 63-75.
- 24-NAILI, M; LAHRICHI, Y. 2022, *Banks' Credit Risk, Systematic Determinants and Specific Factors: recent Evidence from Emerging Markets. Heliyon*, 8.
- 25-NIKOLAIDOU, E; VOGIAZAS, S, D. 2014, *Credit Risk Determinants for the Bulgarian Banking System. International Atlantic Economic Society*, 20, 87-102.
- 26-PRASAD, A. 2010, *Nonperforming Loans in the GCC Banking System and their Macroeconomic Effects. IMF Working Papers*.
- 27-PRIYADI, U; UTAMIC, K, D; MUHAMMAD, R; NUGRAHENI, P. 2021, *Determinants of Credit Risk of Indonesian Shariah rural Banks. International Journal of Islamic Finance*, 13(3).
- 28-RAHMAN, M, A; HOSSIN, M, S; UZZAMAN, M, A. 2017, *Impact of Financial Ratios on Non-Performing loans of Publicly Traded commercial Banks in Bangladesh. International Journal of Financial Research*, 8(1).
- 29-RAITER, O. 2021, *Macro-Economic and Bank-Specific Determinants of Credit Risk in Commercial Banks. Empirical Quests for Management Essences*, 1(1), 36-50.
- 30-RAJHI, W; HASSAIRI, S, A. 2013, *Islamic Banks and Financial Stability: A Comparative Empirical analysis between MENA and Southeast Asian Countries. Région et Développement*, 37, 150-177.

- 31-ROGOFF, K, REINHART, C. 2011, *From Financial Crash to Debt Crisis*. *American Economic Review*, 101, 1676-1706.
- 32-SAMAD, A. 2012, *Credit Risk Determinants of Bank Failure: Evidence from Us Bank Failure*. *International Business Research*, 5(9).
- 33-YÜKSEL, S. 2017, *Determinants of the credit Risk in Developing Countries After Economic Crisis: A Case of Turkish Banking Sector*. *Contributions to Economics*.
- 34-WARUE, B, N. 2013, *The Effects of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Nonperforming Loans in Commercial Banks in Kenya: A Comparative Panel Data Analysis*. *Advances in Management & Applied Economics*, 3(2), 135-164.
- 35-WASHINGTON, G, K. 2014, *Effects of macroeconomic variables on credit risk in the Kenyan banking System*. *International Journal of business and Commerce*, 3(9), 01-26.
- 36-WAWERU,N,M; KALANI,V,M. 2009, *Commercial Banking crises in Kenya: Causes and remedies*. *Global journal of finance and banking*, 3(3).
- 37-WORD BANK 2019. World Development Indicators.
- 38-ZRIBI, N; BOUJELBÉNE, Y. 2011, *The Factors influencing Bank Credit Risk: The Case of Tunisia*. *Journal of Accounting and Taxation*, 3(4), 70-78.